وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعــة ابن خلدون – تيارت
كليـة الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

محاضرات في منهجية وتقنيات إعداد البحوث في العلوم السياسية

مطبوعة بيداغوجية لطلبة السنة أولى ماستر علوم سياسية
السداسي الثاني

من إعـداد الدكتور:
نصيــر خلفــة

تقديم:

يستدعي البحث العلمي السياسي مراعاة مجموعة من المعايير الموضوعية ، والخطوات الأساسية والأدوات والقواعد والمناهج المنظمة والمترابطة مع بعضها البعض ، بغية الوصول إلى النتائج والأهداف المرجوة في دراسة القضايا والظواهر التي يحيطها الغموض وكذا دراسة وتقديم الحلول البناءة في حل المشكلات السياسية.

لكن المشكلة الأساسية التي باتت اليوم تعترض سبيل الباحثين والطلاب الناشئين ، وفي مقدمتهم طلبة الماستر في دراساتهم ورسائلهم ، هو عدم إتقانهم لمنهجية البحث العلمي الصحيح ، وكذا قصورهم وعدم إلمامهم بكيفية إعداد البحوث الأكاديمية وافتقارهم بأبجديات البحث العلمي وتدريبهم على كتابة البحوث في الدراسات السياسية.

وعلى هذا الأساس ، ولتجنب تلك المشكلة وجدنا من المناسب إعداد هذه المطبوعة والتي تتضمن عدة محاور حول منهجية إعداد البحوث العلمية في علم السياسة ونسعى من خلال هذه المحاضرات تسليط الضوء على بعض العناصر المتعلقة بتطبيقات منهجية البحث لطلبة السنة أولى ماستر علوم سياسية، أضعها بين أيديكم من خلال مجموعة من الدروس تعقبها مجموعة من التطبيقات والتقنيات الخاصة بكيفية إعداد البحوث سواءاً منها البحوث الصفية أو البحوث الخاصة بإعداد رسائل الماستر، وستخصص هذه المحاضرات في هذا القسم على عناصر المنهجية الأساسية بداية بمدخل تمهيدي حول منهجية البحث العلمي السياسي، من خلال التطرق إلى مفاهيم منهجية البحث العلمي وكذا خصائصه وأنواعه ثم التطرق إلى أدوات البحث العلمي السياسي والتي تشتمل على عدة أدوات منها الملاحظة، المقابلة، الاستبيان، العينة، ثم معالجة أهم خطوات البحث العلمي بداية بمرحلة اختيار الموضوع، تحديد المشكلة البحثية، تحديد الفرضيات، وضع خطة الحث، جمع المعلومات وتحليلها، وصولاً إلى المرحلة الأخيرة وهي كتابة البحث في شكله النهائي، ثم التطرق إلى أهم المناهج المستخدمة للبحث في العلوم السياسية.

كما أرجو في النهاية أن يكون هذا المؤلف عوناً للطلبة الأعزاء والباحثين ومساعداً لهم في إعداد بحوثهم الصفية وتدريباً لهم في كيفية إعداد مذكرات التخرج مستقبلا.

محاور محاضرات السداسي الأول

I. مقدمة في منهجية البحث العلمي السياسي

1. مفاهيم أساسية في منهجية البحث السياسي
2. أهمية البحث العلمي السياسي وخصائصه.
3. أهمية العنصر البشري في البحث العلمي السياسي
4. التمييز بين أنواع البحوث العلمية.

II. أدوات البحث العلمي السياسي

1. الملاحظة
2. المقابلة
3. الاستبيان
4. العينة

III. خطوات البحث العلمي السياسي

1. مرحلة اختيار الموضوع
2. تحديد المشكلة البحثية
3. تحديد الفرضيات
4. وضع خطة البحث
5. جمع المعلومات وتحليلها
6. كتابة البحث في شكله النهائي.

محاور محاضرات السداسي الثاني:مناهج البحث في علم السياسة

1. المنهج التاريخي
2. المنهج الوصفي
3. المنهج التجريبي
4. المنهج المقارن
5. منهج دراسة حالة
6. منهج تحليل المضمون
7. المنهج الإحصائي

المحاضرة الأولى:مقدمة في منهجية البحث العلمي السياسي

أهداف الدرس:

- ✓ التمييز بين أهم المصطلحات والمفاهيم الخاصة بمنهجية ومناهج البحث السياسي.

المحتويات:

أولاً: التمييز بين أهم المصطلحات والمفاهيم الخاصة بمنهجية البحث السياسي.

تُعتبر المفاهيم ركناً أساسياً في بناء المناهج وصياغة النظريات وفرض الفروض ومن ثم فإن تحديد المفاهيم الأساسية الأكثر تداولاً لدى علماء السياسة والمختصين بالدراسات المنهجية يُعد متطلباً ضرورياً لذلك، لهذا إرتأينا في البداية تحديد بعض المفاهيم التي يرتكز ويكثر تداولها في الموضوعات اللاحقة من هذه الدراسة[1].

1- تعريف المفاهيم: Concepts:تُعبر المفاهيم عن الصفات المجردة التي تشترك فيها الأشياء والوقائع والحوادث دون أن تعني واقعة أو حادثة بعينها، أو شيئا بذاته، أو هو لفظ عام يعبر عن مجموعة متجانسة من الأشياء، وهو عبارة عن تجريد للوقائع يسمح لنا بأن نعبر عن هذا الواقع.

فالمفاهيم هي رموز نعبر بها عن أفكار أو ظواهر تجمعها خصائص مشتركة، فالمفاهيم ليست هي الظواهر ذاتها ولكنها هي التصورات والتجريدات لأوصاف تلك الظواهر وخصائصها المشتركة[2].

ويعرف قاموس **ويبستر Webster** المفهوم بأنه" لفظ عام يُعبر عن مجموعة متجانسة من الأشياء، وهو عبارة عن تجريد للواقع بما يسمح لنا بأن نعبر عن هذا الواقع من خلاله" كما عرف **المصطلح** بأنه" الوسيلة الرمزية التي يستعين بها الإنسان للتعبير عن المعاني، والأفكار المختلفة بغية توصيلها لغيره من الناس"، فالمفهوم إذا تعبير عن أشياء متجانسة، دون أن يعني شيئاً واحداً، فهو عبارة عن وصف تجريدي لوقائع ملحوظة ولكنه لا يتحدث عن واقعة بعينها، مثلاً عندما نقول نظام سياسي، فنحن هنا نقصد نظام سياسي دون تحديد، هل هو نظام رئاسي أو نيابي، ملكي أو جمهوري، ديمقراطي أم ديمقراطي، فمفهوم نظام سياسي مع أنه متفق على معناه العام، إلا أن كل

---

1 محمد شلبي، ***المنهجية في التحليل السياسي"المفاهيم، المناهج، الاقترابات، والأدوات*** ، الجزائر:(ب.د.ن)، 1997، ص.9.

2 المرجع نفسه، ص ص34، 35.

شخص يملك تصوراً ذهنياً خاصاً عن شكل هذا النظام السياسي [1].وهناك ثلاث قواعد أساسية للتحديد الدقيق للمفاهيم وهي[2]:

- **ربط المفهوم بالتعريفات السابقة له:** فبالرجوع للتعريفات السابقة يحاول الباحث إيجاد تعريف متفق عليه، ثم يُخضع التعريفات للنقد الواسع ومن ثم إدخال التعديلات النهائية على التعريف في ضوء النقد الصحيح الذي تلقاه.
- **تحديد العناصر البنائية والوظيفية للمفهوم** :حيث تُشير الخصائص البنائية إلى العناصر والمادة التي تتكون منها المفهوم أما الخصائص الوظيفية فتشير إلى مجموعة الوظائف التي يؤديها هذا المفهوم.
- **الاستعانة بالتعريفات الإجرائية** :وذلك بغرض توضيح معنى المفهوم أكثر، لأن ميزة المفاهيم الإجرائية تكمن في قابليتها للقياس.

وهناك أنواع كثيرة لتحديد المفاهيم ويمكن اختصارها فيما يلي:

أ–التعريف اللغوي:يُسجل علماء اللغة المفهوم بمدلولاته المختلفة حسب استعمالاته المتعددة، وهم يستخدمون عادة الكلمات أو العبارات لتعريف المفهوم الذي يريدون تسجيله، وهذا يُسمى بالتعريف الأساسي أو التعريف اللغوي هذا التعريف في اللغة العربية يعني"استعمال العرب لتلك الكلمة أو ما اتفق العرب عليه للكلمة" ولكن التعريف اللغوي متعدد المدلولات في الغالب، ولا يمكن الاعتماد عليه في إجراء بحث علمي على المفهوم نفسه[3].

ب–التعريف الاسمي:حيث يستخدم كلمة أو جملة عوضاً عن أخرى، ويأخذ المفهوم معنى تحكمياً أعطي له...وهو عبارة عن شرح معنى أو تحدده أو تشير إليه، هذه العبارات أو الشروح يكون مصدرها الشخص الذي أطلقها على مفهوم معين بشكل تحكمي، ولا يشترط فيها أن يكون مصدرها المفردة الواقعية التي يحاول دراستها...لكن يُشترط أن يكون الصائغ للتعريف الاسمي من أهل الاختصاص في ميدانه[4].

---

[1] حفيظي سليمة، ***محاضرات في منهجية وتقنيات البحث :مطبوعة بيداغوجية لطلبة السنة الثانية مكتبات ومعلومات*** ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2014-2015، ص21.

[2] المرجع نفسه، ص23.

[3] المرجع نفسه، ص22.

[4] محمد شلبي، مرجع سابق، ص36.

ج-**التعريف الإجرائي**:هناك حاجة عند إجراء الدراسات الكمية إلى تعريف المفهوم بصورة تجعل في الإمكان قياسه ومعرفة أبعاده بشكل محسوس أو قريب من ذلك أو ما نسميه بالتعريف الإجرائي، كون التعريف الاصطلاحي شيء موجود فقط في الذهن لا يمكن قياسه [1]، والتعريف الإجرائي هو الذي يُحدد المفهوم باستخدام ما يتبع في ملاحظته أو قياسه، أو تسجيله، ويستهدف التعريف الإجرائي تحقيق المزيد من الدقة والوضوح، وتنمية القدرة على معالجة الظواهر وتسهيل إجراءات البحث والإلمام بموضوع الدراسة، فمثلاً يمكن تعريف العنف السياسي الداخلي إجرائياً خلال تحديد أعمال الشغب التي تحدث سنوياً، وعدد القتلى، والمظاهرات والاضطرابات، والمسجونين بسبب الشغب، ويمكن تعريف الصراع الدولي إجرائيا من خلال العمليات التي يتضمنها وتتمثل في:الأعمال العدوانية الدولية التي تتضمن التهديدات وعددها، وتجنيد القوات المسلحة، والعقوبات الاقتصادية وطرد الدبلوماسيين.[2]

ويستدعي التعريف الإجرائي مجموعة من الضوابط التي ينبغي أخذها في عين الاعتبار والمتمثلة في مجموعة من المؤشرات التي تساعد على توضيح المفهوم، وتحدد طبيعة المتغيرات موضع الاهتمام، كما ينبغي أن تحول المفاهيم النظرية إلى مفاهيم يمكن قياسها أو قياس مؤشراتها، كما ينبغي تكميم الظواهر أي إعطائها قيما وأرقاما يمكن إحصاؤها وإعطائها دلالات علمية.[3]

2- المعرفة العلمية: هي فرع من نظرية/علم المعرفة (**Epistemologie**) التي تُعنى بدراسة المعرفة، وكيفية امتلاكها وارتباطها بموضوع معين، المعرفة هي فهم وإدراك وكشف لسلوك ظاهرة معينة باستخدام منهج معين يقوم على أساس صياغة الفروض الملائمة والتحقق منها عن طريق التجربة(تجميع البيانات وتحليلها)، وتتميز المعرفة العلمية بأنها معرفة متنامية باستمرار ولا تكتفي بما تم تحصيله لأن هدفها هو التراكم المعرفي لمعرفة الواقع، ولا يتم هذا التراكم إلا عن طريق البحث العلمي الذي يهدف إلى المصلحة العامة بدلاً من الربح وتحصيل تكاليف البحث، بعكس البحث التجاري الذي يهتم عادة باسترجاع تكاليف البحث والنشر، بالإضافة إلى هامش الربح[4].

---

[1] حفيظي سليمة، مرجع سابق، ص22.

[2] محمد شلبي ، مرجع سابق، ص37، 38.

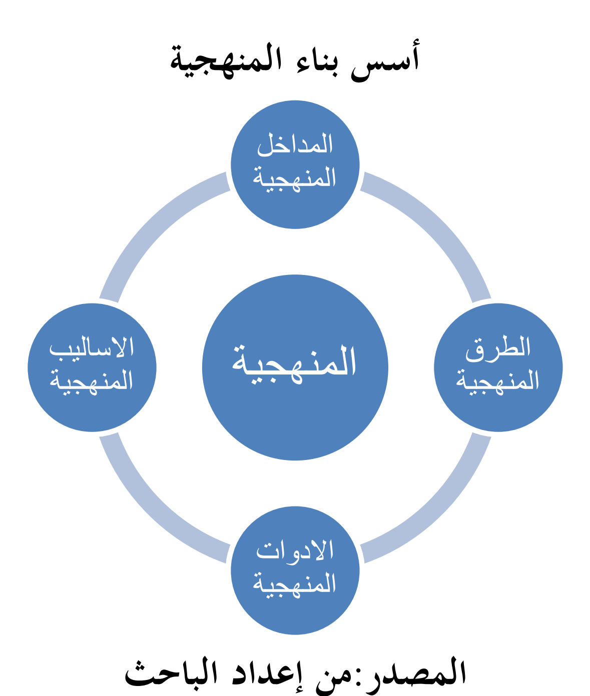
[3] المصدر نفسه.

[4] إبراهيم بختي، ***الدليل المنهجي لإعداد البحوث العلمية(المذكرة، الأطروحة، التقرير، المقال وفق طريقة الIMRAD***، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، مخبر الجامعة، المؤسسة والتنمية المحلية المستدامة، ط.4، 2015.ص.3.

3- **المنهجية العلمية**:تُعرف المنهجية العلمية على أنها"مجموعة الإجراءات التي يتبعها الفكر البشري لاكتشاف واقعة علمية وإثباتها، وبتعبير أدق فإن المنهجية العلمية هي عملية تطبيق مجموعة من القواعد والخطوات المنظمة لدراسة مشكلة أو ظاهرة ما وصولاً إلى حلول أو نتائج أو حقائق معينة[1].**انظر الشكل رقم 01**.

والمنهجية العلمية في الدراسات السياسية هي الطريقة أو الأسلوب الذي يلتزم به الباحث منذ لحظة شروعه في دراسة قضية أو ظاهرة أو مشكلة سياسية معينة، من خلال التزامه بجملة من المبادئ والمعايير التي تعد جزءاً من مواصفات الباحث الناجح، وينبغي التمييز بين المنهجية العلمية والتي تتسم بالشمولية، وبين المنهج العلمي الذي قد يعد بمثابة إطار للوصف أو التحليل أو الاستشراف، وهو جزء من المنهجية، وهو مجموعة الأسس والقواعد التي يتبعها الباحث لإجراء المقارنة بين الأسس والنظرية والواقع العلمي، والباحث يسترشد بأكثر من منهج وذلك وفق ما يتطلبه موضوع البحث أو الدراسة[2]. فمثلاً:تتطلب دراسة نظام سياسي معين الاسترشاد بالمنهج المؤسسي-القانوني وهو منهج ذو طبيعة وصفية لبيان شكل النظام السياسي وماهيته وبيان مؤسساته الدستورية ومن ثم توظيف قواعد منهج تحليل النظم لدراسة المتغيرات التي تعد من قبيل المخلات والمخرجات وتفاعلاتها مع البيئة المحيطة.

أسس بناء المنهجية



المصدر:من إعداد الباحث

---

[1] طه حميد حسن العنكبي ونرجس حسين زاير القابي، ***أصول البحث العلمي في العلوم السياسية*** ، لبنان:دار أوما، 2015، ص17

[2] المرجع نفسه، ص18.

4. **المنهج العلمي** :هو الطريقة أو الأسلوب المتبع في البحث الذي يسلكه الباحث لدراسة سلوك ظاهرة معينة قصد الوصول إلى كشف حقيقة تطورها، والبحث عن حلول لمعالجة المشاكل المرتبطة بها، فالبحث العلمي يتميز بقدرته على وصف وتحليل الظاهرة المدروسة، ولذلك فإن استخدام المنهج العلمي مفيد وضروري، فمن خلال المنهج يمكن تحديد المشكلة بشكل دقيق يساعدنا على تناولها بالدراسة والبحث، ويُمكن من وضع الفروض(التوقعات) المبدئية التي تساعدنا على حل المشكلة، و أيضا يمكن المنهج من تحديد الإجراءات اللازمة لاختبار الفروض والوصول إلى حل المشكلات والتحقق منها، ويسمح بفهم بناء خطوات البحث، ويساعد على فهم نتائج الدراسة.ويستخدم منهج البحث العلمي طرقا متعددة، للوصول إلى نتائج مقبولة[1]:

- ✓ الطريقة الاستنتاجية/الاستنباطية Méthode déductive(الاستدلال من العام إلى الخاص).
- ✓ الطريقة الاستقرائية Méthode inductive(الاستدلال من الخاص إلى العام).
- ✓ الطريقة التحليليةMéthode analytique(الاستدلال من الأكثر تعقيدا إلى الأبسط).
- ✓ الطريقة التجريبية Méthode expérimentale(الاستدلال بالتجارب الميدانية/المخبرية).

5- **المتغير**:هو سمة أو صفة لظاهرة ما تقبل الملاحظة أو حادثة تُؤشرها بنية و تأخذ قيماً مختلفة أو صيغ متباينة، وكذلك هو صفة محددة تتناول عدداً من الحالات أو القيم، أو يُشير إلى مفهوم معين يجري تعريفه إجرائياً بدلالة إجراءات البحث ويتم قياسه كمياً أو وصفه كيفياً[2].

6- **الاستقراء Induction**:في اللغة هو التتبع، وفي الاصطلاح هو عملية ذهنية يتتبع من خلالها الفكر أحوال أفراد النوع الواحد [3]، والمقصود بالاستقراء هو تتبع الجزئيات للتوصل إلى حكم كلي، وهو أسلوب من أساليب الحكم المنطقي، ويتشكل بفضل قراءة عدة حالات ومن ثم التعميم،

---

[1] إبراهيم بختي، مرجع سابق، ص03.

[2] علي معمر عبد المؤمن، ***البحث في العلوم الاجتماعية:الوجيز في الأساسيات والمناهج والتقنيات*** ، ليبيا:جامعة 7اكتوبر، 2008، ص169.

[3] نبيل مسيعي، ***مناهج البحث*** ، جامعة باجي مختار عنابة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2ص.8

ويستخدم هذا الأسلوب عندما تتم دراسة حقائق جديدة أو يتم اكتشافها، لذا فإن التعميم يتم على هذا الأساس[1].و من أنواع الاستقراء:

أ- الاستقراء التام:يشمل كل الظواهر والأفراد الذين هم قيد الدراسة فنحكم على الكلي بما حكمنا به على الجزئي.

ب-الاستقراء الناقص :لا يشمل جميع الظواهر والأفراد والذين هم قيد الدراسة بل يخص بعضها والفكر يحكم من خلال البعض على الكل وجميع العلوم التجريبية تقوم عليه.

7-الاستنباط: **Deduction**:الاستنباط عملية عقلية تمثل تطبيق العام على الخاص، وهذا الانتقال من العام إلى الخاص مهم في حل المشكلات، ولكنه ليس مفيداً في الوصول إلى حقائق جديدة، ويستطيع الأسلوب الاستقرائي أن يتغلب على هذه الجوانب[2].

8-الاستدلال: **Raisonnement**في اللغة هو طلب الدليل، وفي الاصطلاح هو ترابط عدة أحكام مرتبة بعضها بعضا بحيث يكون الأخير منها متوقف على الأول بالضرورة، كما يُعرف بأنه انتقال الذهن من الأثر إلى المؤثر، أو من المؤثر إلى الأثر، ويعرفه **"جميل صليبا"** بقوله هو فعل ذهني مؤلف من أحكام متتابعة إذا وضعت لزمت عنها بذاتها حكم آخر ولن يكون هذا الحكم صادقا إلا إذا كانت مقدماته صادقة، والاستدلال ثلاثة أنواع حسب ما ذكر جميل صليبا هي القياس والاستقراء والتمثيل".ومن أنواع الاستدلال أيضا[3]:

أ- الاستنتاج :هو استخراج النتائج من المقدمات، أو الانتقال من المبادئ إلى النتائج ومجاله هو المنطق والرياضيات وهو نوعان:

- الاستنتاج المنطقي: وهو استخراج صدق قضية أو كذبها من صدق قضية واحدة أو عدة قضايا أخرى مثل: كل إنسان فان-محمد إنسان إذن محمد فان.
- الاستنتاج الرياضي:ينتقل الاستنتاج الرياضي من المبادئ البسيطة وهي البديهيات والمسلمات والتعريفات إلى النتائج.

---

[1] منذر الضامن، ***أساسيات البحث العلمي*** ، الأردن:عمان:دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2007سورية:دمشق، دار الفكر، 2000، ص27.

[2] المصدر نفسه.

[3] نبيل مسيعيد، مرجع سابق، ص6.

مناهج البحث العلمي السياسي

المقصود بمناهج البحث العلمي تلك المجموعة من القواعد والأنظمة العامة التي يتم وضعها من اجل الوصول إلى حقائق مقبولة حول الظواهر موضوع الاهتمام من قبل الباحثين في مختلف مجالات المعرفة الإنسانية، والمناهج تختلف باختلاف الموضوعات المطلوب بحثها من قبل الباحثين والذين يمكن أن يتبعوا مناهج علمية مختلفة[1].

لقد اختلف المتخصصون في الدراسات المنهجية بشأن تصنيف المناهج، ويمكن أن يندرج ضمن ما يسمى مناهج أو ما يمكن تسميته إقترابات أو أساليب، فهناك من وضع ضوابط واسعة وهناك من تشدد في الشروط التي ينبغي توفرها في أسلوب البحث ليرقى إلى مستوى المنهج، وهؤلاء العلماء منهم من نظر إلى أهداف البحث ومنهم من نظر إلى المنطق الذي يتبعه المنهج وخصائصه، أو بصيغة أخرى الطريقة التي يتبعها الباحث لحل المشكلة، وقد ترتب على اختلاف وجهات النظر تلك، اختلاف التصنيفات، فهناك التصنيف الذي يتضمن عددا كبيرا من المناهج بما فيها التي يطلق عليها غيره صفة الاقتراب أو صفة الأسلوب أو بسبب كون بعضها جزءاً متفرعاً عن منهج رئيس، فقد صنف " **اودم"Odum** المناهج وهي المنهج الاحصائي، منهج المسح الاجتماعي، المنهج التاريخي، منهج دراسة حالة، المنهج التجريبي[2].

وتبني منهج معين لا يعني أن الظاهرة يمكن أن تسلم انقيادها له فقط، ولكن يمكن الاستعانة بمجموعة من المناهج التي تتضافر لكشف الجوانب المتعددة للظاهرة والإحاطة بها.

وهناك تصنيفات أخرى بالإضافة إلى التصنيف الذي قدمه **"اودم"** ومنها إضافة مناهج أخرى ومنها:المنهج المقارن، المنهج الاستنباطي، المنهج الاستقرائي..الخ

أولا:المنهج التاريخي

1-المفهوم:التاريخ سجل لما حققه الإنسان، وهو سجل له دلالته ومغزاه وليس تسجيل لأحداث زمنية وإنما تدرس الأفكار والأحداث في الحال الحاضر ومخلفات الماضي وأثرها، ويعتمد على التصور الذهني والإبداعي، وقد ارتبط التاريخ قديما بالعلوم السياسية، لان المنشغلين بالتاريخ كانوا دائما في حاجة للاطلاع على المجريات السياسية، بقدر ما كان المنشغلون بالعلوم السياسية بدورهم في حاجة دائمة للرجوع إلى الأصول التاريخية للمشكلات السياسية التي يعكفون على معالجتها.

---

[1] محمد عبيدات واخرون، مرجع سابق، ص35

[2] محمد شلبي، مرجع سابق، ص54.

ويرتكز أهم ما يُعنى به المنشغلون بالعلوم السياسية حول موضوعين اثنين[1]:

1 - موضوع خاص باتخاذ القرارات السياسية من حيث الظروف التي تتخذ فيه، ومن حيث القوى المؤثرة، والتي تقرر في النهاية طبيعة القرار السياسي، على اعتبار انه يأتي معبرا عن مصالح تلك القوى.

2 - موضوع يدور حول القرارات السياسية، حيث يعنى هؤلاء بتاريخ تلك المؤسسات، تنفيذية كانت، كالوزارة، أو تشريعية، كالبرلمان، أو جماهيرية ، كالأحزاب والنقابات.

فعند دراسة مؤسسة البرلمان يقوم الباحث بتتبع تاريخ المجالس التي تتكون منها تلك المؤسسة التشريعية، من حيث ظروف نشأتها وتركيبة نوابها وعلاقتها بالمؤسسات الأخرى.

2-خطوات المنهج التاريخي:يتم تنفيذ خطوات المنهج التاريخي بالنقاط التالية[2]:

أ-انتقاء واختيار المشكلة:لا بد من اختيار الموضوع في الظاهرة السياسية وهي تعني تحديد الفكرة العلمية التاريخية التي ستقوم حولها التساؤلات الأمر الذي يؤدي إلى تحريك عملية البحث التاريخي.

ب-جمع المادة التاريخية: من الأعمال الأولى والمهمة التي يقوم بها الباحث للحصول على أفضل مادة تاريخية أن يقوم بدراسة كل الظواهر أو الشواهد التي اعترضت الإنسان بالسابق ويبدأ بكتابتها على أن تكون متعلقة بمشكلة البحث.

وقد يلاقي البحث صعوبات كبيرة لان الباحث يكتب الماضي بصورة الحاضر لان هذه المادة التاريخية لا يستطيع أن يصورها بحالتها الماضية وقد قسم العلماء المادة التاريخية تبعا لمصدرها إلى ثانوية وأولية وأننا نجد انه مهما كان التقسيم في المصادر نجد أن المصادر التاريخية هي دليل تاريخي ونجد أن الدليل التاريخي يكون على قسمين:

-القسم الأول :المصادر الثانوية ويقصد بها أقوال الناس الذين عاصرو الحدث(وذكريات شهود العيان)وهنا يجب على الباحث أن يأخذ بنظر الاعتبار التحيز الذي يمكن أن يكون لدى الناس، الأدوات التي استخدمت بذلك العصر وهي مصدر مهم وعل الباحث التأكد من هذه الأدوات التي استعملت، المجلات والتقاويم لذلك الحدث، فالمجلات مهمة وهي مصدر تاريخي لكن التأكد من

---

[1] عبد الإله بنمليح و محمد استيتو، ***مناهج البحث في الإنسانيات والعلوم الاجتماعية" البحث التاريخي انموذجا***، القاهرة:رؤية للنشر والتوزيع، 2007، ص32-33

[2] وجيه محجوب، مرجع سابق، ص229

الغرض من هذه التقاويم والمجلات وهل هي مستقلة أم لا.أيضا القصص والحكايات ويمكن الاعتماد عليها كمصدر ثانوي لأنها تمثل تراث الفترة الزمنية.

-**القسم الثاني**:**المصادر الأساسية**.وهي:[1]

أ-**السجلات الرسمية** مثل التشريعات والدساتير والقوانين والمواثيق ومحاضر الجلسات وقوائم الضرائب والإحصائيات الرسمية.

ب-**السجلات الشخصية**:مثل خطابات، مذكرات، يوميات أو رسائل إلى أشخاص

ج-**السجلات المصورة** مثل أفلام تسجيلية ووثائق ورسوم وصور.

د-**المواد المنشورة** مثل صحف ومجلات وكتيبات ومقالات والتأكد هنا من الفروض المكتوبة.

هـ-**سجلات آلية** مثل أشرطة مسجلة أو اسطوانات.

الآثار المادية مثل المباني، المرافق العامة، والمواقع والأثاث والأزياء والآلات.

-**المطبوعات** مثل العقود والشهادات والبطاقات والإعلانات.

-**المخطوطات والفهارس وقوائم المراجع**-دوائر المعارف-التقاويم والكتب السنوية والدوريات.

ثالثا:**نقد المادة التاريخية**:من الأمور المهمة في المنهج التاريخي هو المادة التاريخية التي تجمعها سواء كانت من مصادر أساسية أو ثانوية ويلزم الباحث المعارف والمهارات لكي يصل إلى تقويم وإصدار الحكم التاريخي بشكل سليم.وهناك نوعين لنقد الوثائق التاريخية وهي النقد الداخلي والنقد الخارجي[2]:

1-**النقد الخارجي** :يحاول الباحث أن ينقد الوثيقة التاريخية التي حصل عليها وان يتأكد من هذه الوثيقة ويتساءل الباحث التاريخي تساؤلات كثيرة لكي يثبت صحة هذه المادة التاريخية مثلا هل هذه النسخة الحقيقية أو أين النسخة الأصلية مع تحقيق شخصية المؤلف، مؤلف الوثيقة أو من الذي ألف الوثيقة إن كانت مؤلفة من مجموعة أشخاص، ودراسة وفحص المخطوطات ونقد النصوص. ويقسم النقد الخارجي إلى قسمين:

أ-**نقد التصحيح**:يقوم هذا على أساس التحقق من صحة الوثائق التي لدينا عن الحادث، فعلينا أن نعرف هل الوثيقة صحيحة؟ إن ليدينا فيما يتصل بالوثائق حالات رئيسية ثلاث:الأولى منها أن تكون لدينا نسخة بخط المؤلف من الوثيقة موضوع البحث، وحينئذ يكون الأمر يسيرا وما علينا إلا

---

[1] المرجع السابق الذكر، ص230، 231

[2] وجيه محجوب، مرجع سابق، ص234، 235.

أن ننسخ الوثيقة بخط المؤلف، بل نسخة وحيدة وقد تكون أحيانا مليئة بالأخطاء، وهذه الأخطاء إما أن تكون أخطاء في الحكم أو أخطاء عرضية، وتتعلق أخطاء الحكم بجهل من جانب الناسخ أو محاولته إصلاح النص حسب فهمه الضيق فيسيء إلى النص من حيث أراد أن يصلحه، أما الأخطاء العرضية فتنشأ من الناسخ إما بنسيان بعض الالفاض أو أخطائه أثناء الإملاء أو ما يسمى بالأخطاء القلمية.

أما الحالة الثانية إذا كان لدينا أكثر من مخطوطة فان عملنا سيكون من ناحية ميسرا ومن ناحية أخرى أطول، فعلينا أن ننظر أولا في هذه المخطوطات كي نبين ما ينسب منها إلى أصل واحد، ونستطيع أن نبين ذلك من وجود نفس الأخطاء في نفس الموضع.

2-**نقد المصدر** : لا يكفي أن تكون لدينا وثائق صحيحة وكما كتبها واضعها بل يجب أن نعرف مصدرها ومن مؤلفها وما تاريخها؟ذلك أن الوثائق تختلف في قيمتها اختلافا شاسعا من حيث صحة نسبتها إلى واضعها الأصلي والى من ذكر اسمه كواضع لها وعلينا أن لا نأخذ بالوثيقة إلا إذا ثبت لدينا صحتها. ولنقد المصادر قواعد هي[1] :

- ✓ أن نقوم بما يسمى التحليل الباطن.
- ✓ ملاحظة الخط للمصدر، لان الخطوط تختلف حسب العصور.
- ✓ النظر في اللغة من حيث خصائصها اللغوية.
- ✓ ملاحظة الوقائع في المصدر من حيث الزمان.
- ✓ ملاحظة الاقتباسات السابقة.
- ✓ ملاحظة الحشو والزيادة ومراجعة المؤلف الاصلي.
- ✓ معرفة المصادر التي صدرت عن المصادر الاصلية.

ثانيا:النقد الداخلي: تحلل الكلمات والعبارات مع تحديد الظروف التي كتبت بها الوثيقة مع تحديد معنا واضح ما يقصد المؤلف بالوثيقة مع الإلمام بالظروف الجغرافية والسياسية والاقتصادية للمؤلف، كما يجب معرفة الأسباب التي دعت المؤلف إلى الكتابة مع تحليل دقيق لكفاءة المؤلف مع دراسة الواقع النفسي للمؤلف والتأثيرات التي دعته لكتابته وهل أن المؤلف قد أخذها مباشرة أو غير مباشرة، وهل كان المؤلف متعصباً أو كان عنصريا أو متحيزا، إن النقد الداخلي هي دراسة دقيقة عن المادة التاريخية التي أخذها الباحث.

[1] وجيه محجوب، مرجع سابق، ص235.

رابعا: الفروض: وهي أن يرتب الباحث الحقائق لإثبات صحتها وفق إطار نظري علمي معتمدا على الموضوعية في الزمان والمكان بحيث لا يعطي الباحث السبب في حدوث الحالة التاريخية وإنما يعطي الظروف المسببة للحالة بحيث يركب الباحث المواد بشكل يعطي نمطا حقيقا لإثبات فرضه.

خامسا:عرض وتفسير النتائج :وهي أن توصف المشكلة وتعرض البحوث والكتابات السابقة و ما هي الافتراضات الأساسية التي افترضها الباحث وتحدد فيها المادة العلمية وتعرض صورة مصورة مشوقة عن العمل بحيث تظهر الماضي بصيغة الحاضر بدون تشويه وتعرض النتائج عرضا متماسكا والابتعاد الكلي عن الصور المفتعلة لأنها سوف تشوه الحقيقة التي يرمي الباحث الوصول إليها.

وعرض الأدلة بصورتها الحقيقية سوف تجعل من العمل وثيقة مهمة و أن عرض الأدلة التاريخية بصورة دقيقة وثابتة تعطي قوة موضوعية وعلمية عالية للعمل لان هدف الرسالة أن تكون نهايتها ذات حقائق ثابتة.

سادسا:الاستنتاجات والخلاصة: يكتفي الباحث بتجميع الآراء والحقائق المهمة جدا ويعرضها بشكل مختصر مبسط ويربط بها الأسئلة والاستفسارات والفروض التي بدا بها ويكتب هنا ما إذا كان التفسير الذي قدمه الفرض كافيا أم لا أو إذا كان مسالة تاريخية يتطلب الأمر اقتراح باحث آخر يكتب ويبحث عنها وبما أن هذا الجزء هو الأكثر قراءة من بقية الأجزاء فيجب أن يعرض مادته العلمية بشكل مبسط مفهوم جذاب ودقيق.

ثانياً–المنهج المقارن

1**–المفهوم**:أضحت معظم الدراسات المعاصرة في العلوم السياسية على وجه الخصوص تعتمد على هذا المنهج حتى بات الكثير من المتخصصين يطلقون على دراساتهم بالسياسات المقارنة، أو النظم السياسية المقارنة، وتجري عملية المقارنة بين نظامين سياسيين أو عهدين أو مرحلتين أو سلوكين سياسيين لصناع قرار دولتين أو سياستين خارجيتين أو بين منظمتين دوليتين آو إقليميتين أو بين مؤسستين في نظامين سياسيين أو بين مؤسستين في نظام سياسي واحد أو نظامين سياسيين وما إلى ذلك[1].

وتعتمد المقارنة على تشخيص اوجه الشبه والاختلاف بين الموضوعين المقارن بيمنهما، وعلى ذلك لا تصح بتاتا المقارنة بين طرفين متشابهين بشكل كلي او مختلفين بشكل كلي.[2]

[1] طه العنبكي ونرجس العقابي، مرجع سابق، ص85.

[2] المرجع نفسه، ص85.

2-شروط المقارنة ومستوياتها

هناك قواعد مبادئ معينة ينبغي الالتزام بها في التحليل المقارن للنظم السياسية للوصول إلى الأهداف المنشودة من هذا التحليل، وتتمثل أهم هذه القواعد فيما يلي[1]:

أ-التحديد الواضح من جانب الباحث للوحدات أو العناصر أو الظواهر التي ستتم المقارنة بينها، وضرورة إخضاعها في التحليل لنفس المناهج بما يحقق الدقة العلمية في رصد جوانب الاتفاق والاختلاف.

ب-شمولية المقارنة لكافة أوجه الاختلاف والاتفاق بين الوحدات الخاضعة للمقارنة.

ج- مراعاة أن لا تكون الوحدات أو الظواهر المراد المقارنة بينها متماثلة تماما أو مختلفة تماما، فلا بد أن تشتمل على أوجه ونقاط للاختلاف وأخرى للتماثل والاتفاق، أي انه لابد من وجود قدر من التشابه الجزئي بين الظواهر، ويرتبط ذلك بانتماء هذه الوحدات إلى إطار حضاري أو ثقافي واجتماعي واحد ومتقارب.

ويمكن التمييز بين مستويين من المقارنة وهما[2]:

1-**المقارنة الخارجية**:وتسمى أيضا بالمقارنة عبر المكان، وهي مقارنة تتم بين الوحدة المعنية نظاما، أو عنصرا، أو ظاهرة، أو العلاقة بين متغيرين في دولة ما يقابلها في دولة أخرى أو في عدة دول أخرى، كأن تقارن مسالة التنمية السياسية أو الانتخابات أو العنف السياسي أو المعارضة السياسية بين بلدين عربيين أو أكثر.

2-**المقارنة الداخلية** :وتتم بصرف النظر عن وحدتها، داخل نفس النظام السياسي على أساس زمني، كان يبحث من منظور مقارن النظام السياسي الجزائري أو احد مؤسساته كالسلطة التنفيذية أو السلطة التشريعية أو نمط القيادة البيروقراطية أو السياسات العامة قبل مرحلة التعددية 1989 وبعدها او في عهدي الرئيس"الشاذلي بن جديد"عبد العزيز بوتفليقة""...وقد تتم المقارنة أيضا في نفس الفترة الزمنية على أساس موضوعي، أي حسب موضوعات وقضايا معينة، وقد تأخذ هذه المقارنة شكليين:

أ-مقارنة موقف عنصرين أو أكثر من عناصر ووحدات النظام السياسي إزاء نفس المشكلة، كان تقارن بين مواقف القيادة السياسية الحاكمة والأحزاب المعارضة وغيرها في النظام الجزائري إزاء قضية

[1] بومدين طاشمة وعبد النور ناجي، مرجع سابق، ص160-161.

[2] المرجع نفسه، ص161.

داخلية كمشاركة المرأة، أو سياسة الاستثمار، أو خارجية كقضية الصحراء الغربية، أو الموقف من السياسة الأمريكية في الحوض المتوسطي.

ب-مقارنة موقف النظام السياسي أو احد عناصره من صورتين أو تطبيقين أو أكثر لنفس المشكلة، كان تقارن مواقف القيادة السياسية العراقية من الأكراد والشيعة والتركمان كتعبير عن مشكلة التكامل أو أن تقارن بين مواقف النظام التركي من الأكراد والعلويين كتعبير عن نفس المشكلة.

3-خطوات المنهج المقارن:

يُعد المنهج المقارن كغيره من المناهج في العلوم الاجتماعية، يتضمن مجموعة من الخطوات المتبعة في دراسة الظواهر لكشف حقائقها، والتي يمكن إجمالها في العناصر التالية[1]:

أ-تحديد مشكلة البحث واختيار وحدة التحليل الخاضعة للمقارنة.

ب-بناء على تحديد مشكلة البحث، يقوم الباحث بصياغة الفروض التي تكون عبارة عن جمل توكيدية تقريرية تتضمن علاقات افتراضية بين متغيرين أو أكثر.

ج-تحديد المفاهيم والتعريفات الإجرائية، التي نعبر بها عن الظواهر والتي تساعدنا في عملية المقارنة، وهذه الخطوة تعد أساسية للباحث التي لا غنى عنها، فبدون تجريد وبناء شبكة من المفاهيم لا يمكن أن يكون هناك قاسم مشترك ينتظم العديد من الموضوعات الخاضعة للمقارنة، فالتجريد ثم التعميم تلك هي خطوات المقارنة، والمفاهيم هي المعالم التي تنير طريق المقارنة.

د-جمع البيانات ووصف الحقائق التي تم الحصول عليها من خلال عملية التصنيف.

ه-تحديد أوجه التماثل والاتفاق، والتباين والاختلاف وتوصيفها وتحليلها إلى مستوى الإيضاح والتجريد النظري. من صدق الفرضيات المطروحة من عدمه خلال فترة الملاحظة الامبريقية الدقيقة.

و-الوصول إلى نتائج ممكن قبولها.

ي-صياغة النتائج العلمية، والتحقق منها.

ثالثا:المنهج الوصفي

إن المتتبع لتطور العلوم يستطيع أن يلمس الأهمية التي احتلها المنهج الوصفي في هذا التطور، ويرجع ذلك إلى ملائمته لدراسة الظواهر الاجتماعية، لان المنهج يصف الظواهر وصفا موضوعيا من خلال البيانات التي يتحصل عليها باستخدام أدوات وتقنيات البحث العلمي، وقد ارتبطت نشأة هذا المنهج بالمسوح الاجتماعية وبالدراسات المبكرة في فرنسا وانكلترا، وكذا بالدراسات الانثروبولوجية

---

[1] بومدين طاشمة و عبد النور ناجي، مرجع سابق، ص162-163.

في الولايات المتحدة[1].ويقوم المنهج الوصفي على جمع الحقائق والمعلومات ومقارنتها وتحليها وتفسيرها للوصول إلى تعميمات مقبولة، أو هو دراسة وتحليل وتفسير الظاهرة من خلال تحديد خصائصها وأبعادها وتوصيف العلاقات بينها، بهدف الوصول إلى وصف علمي متكامل لها.

1-**المفهوم**: يعرفه "محمد شفيق"على انه الطريقة المنتظمة لدراسة حقائق جديدة أو التحقق من صحة حقائق قديمة والعلاقات التي تتصل بها وتفسيرها وكشف الجوانب التي تحمها.ويقصد به أيضا جمع البيانات عن الظاهرة ووصف الظروف والممارسات المختلفة وتحليل هذه البيانات واستخلاص الاستنتاجات ومقارنة المعطيات بما يسمح من إمكانية تعميمها في إطار معين[2].

2-خطوات المنهج الوصفي:

حدد الباحثين مجموعة من الخطوات موزعة على ثلاثة مراحل أساسية هي[3]:

أ-مرحلة الاستكشاف والصياغة:وتتضمن هذه المرحلة الخطوات التالية:

- ✓ الشعور بمشكلة البحث وجمع البيانات والمعلومات الأولية التي تساعد الباحث في تحديدها.

صياغة إشكالية البحث بشكل سؤال أو مجموعة أسئلة بكل دقة وموضوعية.

- ✓ وضع فرضية أو مجموعة فرضيات كحلول مؤقتة لإشكالية الدراسة كموجه لجهود الباحث بغية الوصول إلى الأهداف المسطرة.

ب-مرحلة التشخيص والوصف المعمق:وتتضمن الخطوات التالية:

- ✓ تحديد مجتمع البحث واختيار العينة المناسبة التي ستجرى عليها الدراسة، من خلال تحديد حجمها وأسلوب اختبارها.
- ✓ اختيار أدوات البحث المناسبة لجمع البيانات(كالاستمارة، المقابلة) وحساب صدقها وثباتها.
- ✓ جمع البيانات والمعلومات المطلوبة بطريقة دقيقة ومنظمة.

ج-مرحلة استخلاص من النتائج ووضع التعميمات:وتضم الخطوات التالية:

- ✓ تحليل البيانات وتفسيرها من اجل استخلاص النتائج.
- ✓ وضع تعمميمات في حدود الظاهرة والمعطيات المتوفرة.
- ✓ وضع اقتراحات وتوصيات تتعلق بمستقبل دراسة الظاهرة.

---

[1] حفيظي سليمة، مرجع سابق، ص39

[2] المرجع نفسه، ص39.

[3] حفيظي سليمة، مرجع سابق، ص41.

3-أنماط المنهج الوصفي:

أ-**الدراسات المسحية**:منها المسح الاجتماعي ودراسات الرأي العام وتحليل العمل وتحليل المضمون.

ب-**دراسات العلاقات المتبادلة** تشمل دراسة الحالة والدراسات العلمية المقارنة والدراسات الارتباطية.

ج-**الدراسات التتبعية**:وتشمل دراسة النمو بأسلوبها الطولي والعرضي، ودراسة الاتجاهات التتبعية.

رابعاً: منهج دراسة الحالة

1-المفهوم: اتفق علماء الاجتماع في الولايات المتحدة الأمريكية على أن دراسة الحالة تعتبر منهج من مناهج البحث ولا يختلف من حيث إجراءاته عن المناهج الأخرى، وهذا المنهج يقوم على جمع البيانات بشكل متعمق عن أي وحدة اجتماعية سواء كانت هذه الوحدة فرد أو جماعة أو مؤسسة.والدراسة التفصيلية للمؤسسة (الحالة) تسمح بتعميم نتائجها على الحالات المشابهة[1].

و المنهج الوصفي هو المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة سواء أكانت فردا أو مؤسسة أو نظاما اجتماعيا أو مجتمعيا محليا أو عاما، وهو يقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها، وذلك بقصد الوصول إلى تعميمات علمية متعلقة بالوحدة المدروسة وبغيرها من الوحدات المتشابهة لها [2]. ويمكن الإشارة هنا إلى الخصائص المميزة لمنهج دراسة الحالة في[3]:

أ.تفيد دراسة الحالة في الحصول على معلومات تفصيلية وشاملة عن المؤسسات أو النظام أو الأفراد موضوع الدراسة.

ب.لا يقتصر دراسة الحالة على تقرير ما هو واقع أو دراسة الحالة الراهنة ولكنها تعتمد أساسا على استرجاع تاريخ الحالة وتتبع مراحلها المختلفة.

ج.التعمق في تفصيلات الحالة يساعد على اختيار الفروض وتقديم القوانين بشكل أدق.

د.دراسة الحالة طريقة للتحليل الكيفي للظواهر والحالات المختلفة كالمقابلة والملاحظة والوثائق والسجلات واستمارة البحث.

---

[1] حفيظي سليمة ، مرجع سابق، ص47-48.

[2] محمد شلبي ، مرجع سابق، ص 87.

[3] حفيظي سليمة ، مرجع سابق، ص47-48.

هـ-تهدف دراسة الحالة الكشف عن الجوانب الثابتة والمتغيرة سواء كانت ايجابية او سلبية حول الحالة المدروسة.

2.خطوات منهج دراسة الحالة:

تبدأ الخطوة الأولى بتحديد المشكلة ووحدة التحليل التي قد تكون فردا أو جماعة أو منظمة سياسية أو حزبا، برلمانا، مجلس رئاسة، ثم بعد ذلك تصاغ الفروض بشان تلك المشكلة لتفسيرها، ثم بعد ذلك تجمع البيانات بواسطة أدوات جمع البيانات المعروفة "الملاحظة، الاستبيان، تحليل المضمون...الخ ويلي ذلك التبويب والتصنيف ثم التحليل و التفسيير[1].

3- ايجابيات وسلبيات أسلوب دراسة الحالة:

يحقق تطبيق أسلوب منهج الحالة مجموعة من الفوائد والايجابيات ومن أهمها[2]:

أ-توفير معلومات تفصيلية وشاملة ومتعمقة عن الظاهرة المدروسة وبشكل لا توفره أساليب ومناهج البحث الأخرى.

ب-يساعد في تكوين واشتقاق فرضيات جديدة وبالتالي يفتح الباب أمام دراسات أخرى في المستقبل.

ج-يمكن من الوصول إلى نتائج دقيقة وتفصيلية حول وضع الظاهرة المدروسة مقارنة بأساليب ومناهج البحث الأخرى.

أما سلبيات هذا الأسلوب فيمكن حصرها فيما يلي[3]:

أ-صعوبة تعميم نتائج أسلوب دراسة الحالة على حالات أخرى مشابهة للظاهرة المدروسة خصوصا إذا ما كانت العينة غير ممثلة لمجتمع الدراسة.

ب-تحيز الباحث في بعض الأحيان عند تحليل وتفسير نتائج الظاهرة المدروسة، الأمر الذي يجعل الباحث عنصرا غير محايد وبالتالي تبتعد النتائج عن الموضوعية.

خامساً-المنهج التجريبي

1.المفهوم:يعرف المنهج التجريبي بأنه أسلوب في البحث العلمي يقوم فيه الباحث بخلق الموقف بما يتضمنه من شروط وظروف، حيث يتحكم في بعض المتغيرات و يغير متغيرات أخرى، حتى يستطيع

---

[1] محمد شلبي، مرجع سابق، ص89.

[2] ربحي مصطفى عليان وعثمان محمد غنيم، ***مناهج وأساليب البحث العلمي، النظرية والتطبيق*** ، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2009، ص47.

[3] المكان نفسه.

تبيين وتوضيح تأثير هذه المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة أي أن المنهج التجريبي محاولة لتحديد العلاقة السببية بين المتغيرات وتعتبر التجربة أساس المنهج التجريبي[1].

2-خطوات المنهج التجريبي:

تتلخص خطوات هذا المنهج في ثلاث خطوات وهي[2]:

أ-الملاحظة :الملاحظة هي المشاهدة الدقيقة لظاهرة ما مع الاستعانة بالأساليب العلمية، وهي تهدف إلى الكشف عن الحقائق المتعلقة بالظاهرة المدروسة.ومن شروطها أن تكون موضوعية بعيدة عن الذاتية وإقحام الميول الخاصة، وان تكون كاملة وشاملة لكل العوامل التي تؤثر في إحداث الظواهر، أن تكون دقيقة في زمنها ومكانها ويستخدم فيها أدوات دقيقة ومحكمة في القياس.

ب-وضع الفروض العلمية :هو ذلك التفسير المؤقت الذي يضعه الباحث للتكهن بالقانون أو القوانين التي تحكم الظاهرة، ويعتمد الباحث في صياغته لفروضه على خبرته السابقة في مجال دراسته، وما يتصل بها من معارف، كما تعتمد على خيال الباحث وذكائه وقدرته على استغلال معلوماته السابقة، ولا يكون الفرض علميا إلا إذا تحققت فيه الشروط التالية:

- ✓ أن يكون الفرض واقعيا أي مستوحى من الواقع.
- ✓ أن يكون غير متناقض مع فروض أخرى.
- ✓ أن يكون قابلاً للتحقق التجريبي.
- ✓ أن يكون كافيا لتفسير الظاهرة من كل النواحي.
- ✓ أن يكون واضحاً وموجزاً في صياغته.

ج-التجريب:هي من أهم خطوات المنهج التجريبي، فلا قيمة للفرض العلمي إذا لم يتم التحقق منه بالتجريب، وهناك بعض الأمور الواجب مراعاتها في التجريب أهمها:

- ✓ أن لا يختبر الباحث أكثر من فرض واحد في وقت واحد.
- ✓ أن لا يتحيز الباحث أثناء اختبار الفروض لفرض دون آخر.
- ✓ تهيئة كل الظروف التجريبية للكشف عن العلاقات السببية بين المتغيرات.

---

[1] حفيظي سليمة، مرجع سابق، ص51.

[2] المرجع نفسه، ص52.

3-أسس وقواعد التصميم التجريبي:

يرتكز التجريب إلى مجموعة من الأساسيات حددها "جون ستيوارت مل" في كتابه"نسق المنطق" والتي يمكن للباحث من خلالها اختبار الفروض وكشف الارتباطات والقوانين التي تحكم تلك الارتباطات، هذه الأسس تندرج في النقاط التالية[1]:

أ-طريقة الاتفاق(Method of agreement)ومؤدى هذه الطريقة هو انه إذا توفرت حالات عدة، واتصفت ببروز ظاهرة معينة، وارتبط ذلك بوجود عنصر واحد في كل تلك الحالات على الرغم من تغير بقية العناصر، فالمستنتج هو أن هذا العنصر الثابت هو السبب في حدود الظاهرة.

ب-طريقة الاختلاف Method of difference:وهي على العكس من الطريقة الأولى، تحصر المقارنة بين حالتين متشابهتين في جميع الشروط، ماعدا شرط واحد منها بحيث توجد الظاهرة في إحداها ولا توجد في الأخرى نتيجة غياب هذا الشرط، فيكون هذا الشرط الوحيد هو سبب للظاهرة، أو جزء أساسي من السبب، أو نتيجة لها، وتبدو أن هذه الطريقة تتميز عن سابقتها في أنها أكثر ضبطا، ويسهل استعمالها في البحوث العلمية.

ج-طريقة التلازم في التغير Method of concomitant variation:وتسمى أيضا بطريقة التغيير النسبي، ومقتضى هذه الطريقة انه إذا حدث تغير في هذه العوامل وصحب هذا التغيير تغيرا في ظاهرة معينة، دون أن يحدث مثل هذا التغير في ظواهر أخرى لم تتعرض لمثل هذه العامل، كان ذلك يدل على أن هذا العامل سبب في الظاهرة أو نتيجة لها، فالبحث هنا يتناول علاقة سببية بين سبب ونتيجة.

4.الانتقادات الموجهة للمنهج التجريبي:

لكل منهج مزاياه وعيوبه، ومن مزايا المنهج التجريبي انه يمكن تكرار التجربة والتأكد من سلامة النتيجة، كما انه يمكن اطلاع أناس آخرين على عملية القيام بالتجربة والوصول إلى النتيجة المطلوبة، ويمتاز هذا المنهج أيضا بالسهولة والمقدرة على عزل بعض العوامل المؤثرة في النتيجة وإضافة عوامل أخرى تساعد على كشف العلاقات بين العناصر التي تتكون منها أية مشكلة[2].

---

[1] بومدين طاشمة وناجي عبد النور، مرجع سابق، ص153، 154.

[2] عمار بوحوش، دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية، ط.2، الجزائر:المؤسسة الوطنية للكتاب،1985، ص27.

أما الانتقادات الموجهة، لهذا المنهج فتتمثل في موافقة الجهات المعنية بالتجربة، وهذه العلمية ليست سهلة، كما أن التجارب في كثير من الحالات تجري على عينة محدودة من الأفراد، وفي بعض الحالات لا تكون العينة معبرة تعبيرا دقيقا عن الواقع، ثم إن المؤثرات الخارجية تتسبب في بعض الحالات في تغيير الآراء والأفكار السابقة[1].

سادساً:المنهج الإحصائي

1-**المفهوم**: يُعرف الإحصاء باعتباره أعدادا أو أرقاما يمكن أن تلخص إما توزيعات القيم على المتغيرات، أو العلاقات بين المتغيرات، أنها شكل من أشكال الاختزال الرياضي، ويستطيع أن يلمح بدقة عن كيفية عرض البيانات.ويلجا الباحث إلى استخدام المنهج الإحصائي بغرض جمع المعلومات اللازمة لدراسة الظواهر.فمثلا إذا أردنا دراسة العلاقة بين مستوى الدخل ومستوى المشاركة السياسية نتوجه إلى المنهج الإحصائي الذي بمقدوره أن يجيب عن هذين السؤالين وعن غيرهما[2].

كل مؤسسة عملاقة تستعمل المنهج الإحصائي لأنه الوسيلة الوحيدة لمعرفة عدد ونوعية الأفراد العاملين ومعدل الدخل الفردي، ونسبة الحاصلين على شهادات معينة، ومعدل العمر ومعدل الوفيات، ومعدل الغيابات عن العمل، وتتمثل ميزة هذا المنهج ليس فقط في وجود الإحصائيات في الدفاتر ووجود معلومات مبوبة وتسجيل كامل المعاملات السابقة التي يمكن مراجعتها عند الضرورة، بل بصفة خاصة في التعرف على نوع الأعمال التي يصرف فيها المجهود الإنساني وكيف يمكن التخطيط لذلك في المستقبل، ثم التعرف على الأدلة والأسباب التي يمكن استخلاصها من تلك الإحصائيات المتوفرة.

وبفضل الدراسات الإحصائية تستطيع الدولة أن تعرف الزيادة السكانية وأين صرفت أموالها طوال السنة، وجدوى التخطيط، ومدى إقبال الجمهور على شراء بضائع محلية وبضائع مستوردة، كل هذه الإحصائيات تكون بمثابة القاعدة الرئيسية لتخطيط السياسة العامة للدولة في المستقبل.

2-خطوات المنهج الإحصائي:

يلتزم من أراد استخدام المنهج الوصفي إتباع الخطوات التالية[3]:

[1] المرجع السابق الذكر، ص28.

[2] محمد شلبي، مرجع سابق، ص91.

[3] محمد شلبي، مرجع سابق، ص93.

أ–تحديد المشكلة محل البحث تحديدا جيدا، وذلك بتحليلها إلى عناصرها الأولية للإحاطة بها من جميع جوانبها.

ب–صياغة الفروض والتي تقرر وجود الارتباطات بين الظواهر أو تنفيها، كان يفترض الباحث وجود علاقة بين مستوى الدخل والانتماء الحزبي والمثال على ذلك، أن المستوى الأعلى للدخل يعظم اتجاه التصويت لصالح الجمهوريين"فرض" وبصيغة أخرى أن ذوي الدخول العالية يميلون إلى التصويت لصالح الجمهوريين.

ج–القيام بالتعاريف الإجرائية وإعطاء الظواهر مؤشرات كمية.

د–جمع البيانات الإحصائية : وتجمع المعلومات عن الظاهرة موضع الدراسة من السجلات المتخصصة في جمع البيانات الإحصائية.

هـ–تبويب البيانات وعرضها:بعد جمع البيانات وتصويبها ومراجعتها توضع المعلومات والبيانات في جداول مناسبة، والتبويب قد يتم، حسب التبويب الزمني"يصنف الناس حسب أعمارهم"، أو التبويب الجغرافي"الشمال، الجوانب"أو التبويب الكمي"الدخل الشهري"، أو التبويب الوصفي"مثقفين، أميين" وبعد عملية التبويب هذه يتم تفريغ تلك الفئات في جداول تدعى الجداول الإحصائية.

ي–التحليل :تعتمد عملية تحليل البيانات الإحصائية على عملية التبويب السابقة، فحتى يتمكن الباحث من تحليل ما تجمع لديه من بيانات واستخلاص النتائج، ويتم التحليل عبر طرقات و كيفيات ومنها:

ع–تحليل البيانات لمعرفة اتجاهها العام ، أو إيجاد القيمة المتوسطة لها، أو إيجاد قيم تباعدها أو تشتتها بعضها عن البعض، وكذلك مقارنتها وإيجاد ارتباطاتها.

ص–التفسير:بقوم الباحث بتفسير تلك البيانات المجتمعة والمبوبة والمحللة، ويعني التفسير استخلاص ما تعنيه من أرقام وقيم وإبراز الارتباطات وأنماطها.

سابعا:منهج تحليل المضمون

1–المفهوم: يستخدم هذا المنهج في تحليل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية القائمة في أي مجتمع في الماضي أو الحاضر أو المستقبل، وهذا النوع من الأبحاث مفيد بالنسبة لمعرفة عوامل التغيير الاجتماعي وردود فعل الناس لقرارات القيادة السياسية، فالتقارير التي تأتي إلى وزارة معينة يمكن دراستها بطريقة موضوعية والتعرف على أراء الجهات التي تراسل الوزارة المعينة، ومن خلال معرفة

جوهر التقارير يمكننا أن ندرك فعالية الاتصال واستيعاب المعلومات ورد فعل الجهات الأخرى اتجاه القرارات المتخذة من طرف القيادة[1].

كما يقوم هذا الأسلوب على وصف منظم ودقيق لمحتوى نصوص مكتوبة أو مسموعة من خلال تحديد موضوع الدراسة وهدفها وتعريف مجتمع الدراسة الذي سيتم اختيار الحالات الخاصة منه لدراسة مضمونها وتحليله.

2-ايجابيات وعيوب أسلوب تحليل المضمون

يمتاز منهج تحليل المضمون بعدد من الايجابيات وهي[2]:

أ-لا يحتاج الباحث إلى الاتصال بالمبحوثين لإجراء تجارب أو مقابلات وذلك لان المادة المطلوبة للدراسة متوفرة في الكتب أو الملفات أو وسائل الإعلام المختلفة.

ب-لا يؤثر الباحث في المعلومات التي يقوم بتحليلها فتبقى كما هي قبل وبعد إجراء الدراسة.

ج-هناك إمكانية لإعادة إجراء الدراسة مرة ثانية ومقارنة النتائج مع المرة الأولى لنفس الظاهرة أو مع نتائج دراسة ظواهر وحالات أخرى.

ورغم هذه الايجابيات إلا أن استخدام وتطبيق هذا الأسلوب لا يخلو من بعض العيوب مثل:

- ✓ يحتاج إلى جهد مكتبي من قبل الباحث.
- ✓ يغلب على نتائج أسلوب تحليل المحتوى طابع الوصف لمحتوى وشكل المادة المدروسة و لا يبين الأسباب التي أدت إلى ظهور المادة المدروسة بهذا الشكل أو المحتوى.
- ✓ لا يمتاز هذا الأسلوب بالمرونة حيث يكون الباحث مقيدا بالمادة المدروسة ومصادرها المحدودة.

[1] عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات، مرجع سابق، ص150

[2] ربحي مصطفى عليان وعثمان محمد غنيم، مرجع سابق، ص49.

❖ المراجع المعتمدة

1. احمد بدر، ***أصول البحث العلمي ومناهجه***، الكويت: المكتبة الأكاديمية(ب.س.ن).
2. إبراهيم بختي، ***الدليل المنهجي لإعداد البحوث العلمية(المذكرة، الأطروحة ، التقرير، المقال وفق طريقة الIMRAD***، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، مخبر الجامعة، المؤسسة والتنمية المحلية المستدامة، ط. 4، 2015.
3. إبراهيم أبراش ، ***المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية*** ، الأردن:عمان:دار الشروق، 2008.
4. بومدين طاشمة وعبد النور ناجي، ***أصول منهجية البحث في علم السياسة:طرق، أدوات، مناهج ومقاربات البحث السياسي***، الجزائر:جسور للنشر والتوزيع، 2014.
5. الهاشمي بن واضح، ***مطبوعة محاضرات في منهجية إعداد بحوث الدراسات العليا"ماستر، ماجستير، دكتوراه***)،جامعة محمد بوضياف المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2016.
6. حفيظي سليمة، ***محاضرات في منهجية وتقنيات البحث :مطبوعة بيداغوجية لطلبة السنة الثانية مكتبات ومعلومات*** ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2014-2015.
7. طه حميد حسن العنكبي ونرجس حسين زاير القابي، ***أصول البحث العلمي في العلوم السياسية***، لبنان:دار اوما، 2015.
8. محمد شلبي، ***المنهجية في التحليل السياسي"المفاهيم، المناهج، الاقترابات، والأدوات*** ، الجزائر:(ب.د.ن)، 1997.
9. نبيل مسيعد، ***مناهج البحث***، جامعة باجي مختار عنابة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية.
10. محمد عبيدات وآخرون، ***منهجية البحث العلمي:القواعد، والمراحل والتطبيقات***، الأردن:الجامعة الأردنية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، 1999.
11. محمد بكر نوفل وفريال محمد أبو عواد، ***التفكير والبحث العلمي*** ، عمان:دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2010.

12. مهدي فضل الله، ***أصول كتابة البحث وقواعد التحقيق*** ، بيروت:دار الطليعة للطباعة والنشر، 1993.
13. منذر الضامن، ***أساسيات البحث العلمي***، الأردن:عمان:دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2007سورية:دمشق، دار الفكر، 2000.
14. مروان عبد المجيد إبراهيم ، ***أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية*** ، الأردن:عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2000.
15. محمد الهادي، ***أساليب إعداد وتوثيق البحوث العلمية*** ، القاهرة:المكتبة الأكاديمية، 1995.
16. سيف الإسلام سعد عمر، ***الموجز في منهج البحث العلمي في التربية والعلوم الإنسانية***، دمشق:دار الفكر، 2009.
17. عبد الناصر جندلي، ***تقنيات ومناهج البحث في العلوم السياسية والاجتماعية*** ، ط2، الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية، 2007.
18. علي معمر عبد المؤمن، ***البحث في العلوم الاجتماعية:الوجيز في الأساسيات والمناهج والتقنيات*** ، ليبيا:جامعة 7اكتوبر، 2008.
19. عامر إبراهيم قنديلجي، ***البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات*** ، عمان، دار اليازوري العلمية، 1999.
20. عمار بوحوش، ***دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية*** ، ط.2، الجزائر:المؤسسة الوطنية للكتاب، (ب.س.ن).
21. عبد الإله بنمليح و محمد استيتو، ***مناهج البحث في الإنسانيات والعلوم الاجتماعية" البحث التاريخي انموذجا*** ، القاهرة:رؤية للنشر والتوزيع، 2007.
22. عبد العالي عبد القادر، ***دليل مختصر لكتابة البحوث والمذكرات*** ، متوفر على الرابط التالي.http//www.abdelaliabk.tk
23. عمار بوحوش، ***دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية*** ، ط.2، الجزائر:المؤسسة الوطنية للكتاب،1985.
24. عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات، ***مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث*** ، ط.4،الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية،2007.

25. فاطمة عوض صابر وميرفت علي خفاجة، ***أسس ومبادئ البحث العلمي*** ، الإسكندرية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 2002.

26. صالح إبراهيم المتيوتي، ***البحث العلمي القانوني*** ، كلية الحقوق، جامعة البحرين(ب.س.ن).

27. رجاء وحيد دويدري، ***البحث العلمي: أساسياته النظرية وممارستة العملية***.(ب.د.ن)، (ب.س.ن).

28. ربحي مصطفى عليان، ***البحث العلمي أسسه ، مناهجه وأساليبه ، إجراءاته*** ، الأردن:عمان، بيت الأفكار الدولية، 2001.

29. ربحي مصطفى عليان وعثمان محمد غنيم، ***مناهج وأساليب البحث العلمي، النظرية والتطبيق***، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2009.

30. ريما ماجد، ***منهجية البحث العلمي***، بيروت:مؤسة فريدريش ايبرت، 2016.

31. وزارة التربية الوطنية، المعهد الوطني لتكوين مستخدمي التربية وتحسين مستواهم ، منهجية البحث العلمي، 2005، متوفر على الرابط التالي:.WWW.infpe.edu.dz